التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المنتهي في 2024/12/31م

1. مقدمة:

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تم إعتمادها بقرار من الجمعية العامة لشركة متكاملة للتأمين، وتعد اللجنة أحد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، وتساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤليته تجاه المساهمين والمساهمين المحتملين، والبيئة الاستثمارية، وغيرها من الأمور المرتبطة بعملية الاشراف على إعداد التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية وعملية التدقيق، ونهج الشركة في مراقبة الإلتزام بالقوانين واللوائح والنظم وقواعد السلوك المهني.

وتماشيًا مع متطلبات لائحة حوكمة الشركات بشأن إعداد لجنة المراجعة تقريرًا يحتوي على تفاصيل أدائها لمهامها على أن يتضمن رأيها في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، قامت اللجنة بإعداد هذا التقرير الذي يهدف إلى تزويد أصحاب المصالح والمساهمين بأبرز ماقامت به اللجنة من أعمال داخل نطاق إختصاصها ودور اللجنة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

تتكون لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء، جميعهم أعضاء مستقلين غير تنفيذيين ، ويحمل أعضاء اللجنة مؤهلات أكاديمية وخبرات مهنية تشمل القدرة على قراءة التقارير المالية بالإضافة لفهم القوانين واللوائح الصادرة من هيئة التأمين وهيئة سوق المال.

أعضاء اللجنة:

- أ. باسل بن جبر — رئيس اللجنة
- م. مصطفى عبداللطيف — عضو اللجنة
- أ. محمد حلمي — عضو اللجنة

2. إجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة عشرة إجتماعات بما فيها الاجتماع السنوي مع مجلس الإدارة خلال عام 2024م، وفقًا لخطة عملها والمعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة، كما قامت اللجنة برفع محاضر جلساتها وكذلك تقارير أنشطتها وتوصياتها إلى مجلس إدارة الشركة بهدف توفير تأكيدات معقولة عن البيئة الرقابية بالشركة.

3. مهام ومسؤليات لجنة المراجعة وأبرز ماقامت به اللجنة من أعمال في نطاق اختصاصها:

أ - القوائم المالية:

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية السنوية والربع سنوية الأولية للشركة، حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع المراجعين الخارجيين، واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية، والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون إدارة الشركة في تقديم جميع المستندات المطلوبة، وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية، ورفعت اللجنة توصياتها إلى مجلس الادراة بشأن القوائم المالية السنوية والربع سنوية الأولية حسب متطلبات هيئة التأمين وهيئة السوق المالية.

ب - المراجعين الخارجيين:

تتولى لجنة المراجعة الإشراف على جميع الأعمال المتعلقة بتعيين المراجعين الخارجيين وكذلك متابعة أدائهم وضمان استقلاليتهم وفيما يلي ملخص لاعمال اللجنة بهذا الخصوص.

- قامت اللجنة بتقييم أداء المراجعين الخارجيين وفق معايير التقييم المتضمنة الاستقلالية وإغلاق الملاحظات.
- ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين عدد من المواضيع والملاحظات وتم الإتفاق على معالجتها بالتعاون مع إدارة الشركة.
- التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجعين الخارجيين وإعادة تعيينهم وإنهاء خدماتهم وتحديد تكلفة أتعابهم وشروط التعاقد معهم وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية.
- المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين ومدى فعالية عملية المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
- مراجعة كافة المراسلات المكتوبة المهمة التي تمت مابين المراجعين الخارجيين والادارة، كخطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة - Management Letter - وبيان الفروقات التي لم يتم تسويتها.
- متابعة تقارير الخبير الاكتواري والتأكد من مطابقتها مع المتطلبات النظامية المعمول بها من قبل الجهات الحكومية الرسمية المعنية بذلك (كالاحتياطات الفنية وغير ذلك).
- متابعة ومناقشة تقارير الخبير الاكتواري بشكل ربع سنوي مع المراجعين الخارجيين لضمان الفاعلية التامة.

- دراسة ملاحظات هيئة التأمين والجهات الاشرافية والرقابية ذات العلاقة بشأن أي مخالفات نظامية (إن وجدت) أو طلب اجراءات تصحيحية ورفع توصيات بشأنها لمجلس الادارة.

ج - إدارة المراجعة الداخلية:

تقوم لجنة المراجعة بمهام الإشراف المباشر على أعمال ادارة المراجعة الداخلية لضمان إستقلالية المراجعة الداخلية وحصولها على الموارد المطلوبة للقيام بمهامها بفعالية عالية وكذلك تطوير آليات العمل وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص إدارة المراجعة الداخلية مايلي:

- مراجعة خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها ومراقبتها والتأكد من توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مهمة المراجعة بالشكل المناسب.
- متابعة أنشطة إدارة المراجعة من خلال تقارير المراجعة الداخلية والتي تبين مدى التقدم في تنفيذ خطة المراجعة الداخلية والتقارير الصادرة وأبرز الملاحظات المرصودة.
- مراجعة ما يعرضه رئيس المراجعة الداخلية حول مدى كفاية أنظمة الضوابط الرقابية الداخلية في الشركة ودرجة الالتزام بهذا الخصوص.
- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للملاحظات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
- متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات المرصودة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.
- مراجعة مدى استقلالية المراجعين الداخليين عن الإدارة والتحقق من عدم وجود أي قيود غير مبررة على أعمال رئيس المراجعة الداخلية.
- التطوير والدعم المستمر لإدارة المراجعة الداخلية لضمان أعلى فاعلية ممكنة للإدارة.

د - إدارة الالتزام:

تتبع إدارة الالتزام للجنة المراجعة، ويلتزم مدير الالتزام بحضور اجتماعات لجنة المراجعة وتقديم تقارير دورية في كل اجتماع بما تم تنفيذه من تقييم ومراجعة الالتزام والمراقبة والإبلاغ عن الأمور الغير متوافقة مع الأنظمة، بالإضافة إلى تجاوزات تعاميم أو قوانين وتعليمات هيئة التأمين، كما تخضع أعمال ادارة الالتزام لمراجعة دورية ومستقلة عن طريق إدارة المراجعة الداخلية، وتساهم اللجنة في التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة من خلال متابعة العديد من التقارير ومناقشة حالات عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها، وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص الالتزام مايلي:

- مراقبة مدى الالتزام بنظام شركات التأمين ونظام مراقبة شركات التأمين وأنظمة وقوانين هيئة التأمين وهيئة السوق المالية وجميع الأنظمة ذات العلاقة.

- مراجعة التقارير من قبل مدير الالتزام الخاصة بالإجراءات التي تم إصدارها من قبل الإدارة لضمان التقيد بسياسات وإجراءات الالتزام الداخلي والالتزام بقواعد وتعليمات هيئة التأمين وهيئة السوق المالية.

- مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة ونتائج التحقيقات والمتابعات التي أجرتها الإدارة حول حالات عدم الالتزام (إن وجدت).

- تحديث سياسات الإبلاغ عن الممارسات المخالفة ومناقشتها مع لجنة المراجعة والتي تقوم بتبليغ مجلس الادراة ووضع مايلزم من سياسات وإجراءات لإتباعها.

هـ - الأمن السيبراني:

تقوم لجنة المراجعة بالمتابعة الدورية على إدارة الأمن السيبراني للتأكد من فاعلية وكفاءة الضوابط الداخلية لدى الإدارة والتي تتضمن تطبيق التعليمات والقواعد المتعلقة بالمخاطر السيبرانية الصادرة من هيئة التأمين وتضمنت أعمال اللجنة فيما يخص الأمن السيبراني ما يلي:

- المتابعة الدورية للتأكد من أخذ الإجراءات اللازمة فيما يخص الخطة التصحيحية المتعلقة بملاحظات هيئة التأمين عن الأمن السيبراني.

- التأكد من أن الإدارة تقوم باستمرار بتحديد البيانات الهامة والتهديدات التي تتعرض لها تلك البيانات وحمايتها والتخطيط لمواجهة الاختراقات.

- مراجعة ومناقشة تعرض الشركة لمخاطر خصوصية وأمن البيانات مع الإدارة، بما في ذلك التأثير المحتمل لهذه المخاطر على أعمال الشركة وعملياتها وسمعتها؛ والخطوات التي اتخذتها الإدارة لمراقبة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها.

4. **رأي لجنة المراجعة في مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي:**

تعتبر الإدارة التنفيذية بالشركة مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعّال والذي يتضمن سياسات وإجراءات عمل تم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق أهداف الشركة الإستراتيجية.

وتقوم الشركة بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات الشركة الرقابية (المراجعة الداخلية، الالتزام وإدارة المخاطر) كما تقوم جميع الإدارات ببذل جهود لتحسين بيئة الرقابة من خلال العديد من المبادرات كاستحداث وحدة لمركزة جميع سياسات وإجراءات العمل لتكون مسؤولة عن وضع وتحديث أي سياسة أو إجراء.

وعليه تحرص لجنة المراجعة على التطور المستمر للوظائف الرقابية لرفع الأداء الى أقصى حد ممكن من الكفاءة والفاعلية في ضوء المخاطر التي قد تواجهها الشركة، ويبدأ بالإطار العام للحوكمة المؤسسية في الشركة والالتزام والذي يحدد مسؤوليات وأدوار مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وكذلك اللجان الإدارية الأخرى، واستنادًا على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام 2024م من قبل كل من إدرة المراجعة الداخلية، إدارة الالتزام والمراجعيين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية، وبناءً على ذلك، ترى لجنة المراجعة سلامة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي في الشركة.
مع العلم بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى كفاءة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيدًا مطقاً.

الأستاذ/ باسل بن جبر

رئيس لجنة المراجعة